صاحب السعادة السيد بان كي-مون*

يشرفني أن أرحب بكم هنا في مقر الأمم المتحدة لإحياء الذكرى العاشرة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وهذا الحدث مناسبة للاحتفال كما هو فرصة للتأمل. ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو لا شك من أكبر إنجازات القانون الدولي في القرن الماضي. بيد أن هذه المحكمة اليافعة تظل عملا جاريا؛ وجزءا هشا من جهد حاسم متواصل من أجل ترسيخ القانون والعدالة الدوليين.

لقد بدأت مكافحة الإفلات من العقاب بشكل جدي لدى إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. فقد كانت هاتان المحكمتان رائدتين في ظهور نظام العدالة الجنائية الدولية وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

وأدى عملهما الخارق إلى إنشاء محافل أخرى لمكافحة الإفلات من العقاب. فاستفادت المحاكم المختلطة في سيراليون وكمبوديا من تجربة المحكمتين الأصليتين وأبانت عن المد المتزايد للقانون الجنائي الدولي.

وأثبت نجاح هذه المحاكم الخاصة عزم المجتمع الدولي على التصدي للجرائم الدولية ومهد السبيل لإنشاء منتدى دائم للتحقيق بشأن هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها - ألا وهي المحكمة الجنائية الدولية.

وتعتز الأمم المتحدة بعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية. فقد قدمت منظمتنا المساعدة والدعم الحاسمين إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أنشأت هذه المحكمة. ومنذ ذلك الحين، والتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في توسع مطرد إلى أن أضحت مؤسستانا المستقلتان الآن تكمل إحداهما عمل الأخرى تماماً.

واليوم، يعتمد عمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان اعتمادا شديداً على جهود المحكمة الجنائية الدولية من أجل النهوض بالعدالة وترسيخ حكم القانون.

وبما أننا كنا الشركاء المفضلين على مدى السنوات العشر الماضية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأمل في بعض التحديات التي تواجهها المحكمة. وسيكون التصدي لهذه التحديات أمرا حاسما للمضي قدما في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب.

أولا، ستتعزز المحكمة الجنائية الدولية بخطوات إضافية في اتجاه تحقيق قدر أكبر من العالمية. وتدعو هذه العالمية المتزايدة بطبيعتها إلى تنوع جغرافي في التحقيقات وغيرها من الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة. ومن شأن هذه الخطوات أن تدحض أي تصور للخصوصية، حتى وإن فرضته الظروف.

* الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانيا، على جميع الأطراف ذات المصلحة في المحكمة أن تمضي في عملية تعاونية للتعلم بعزم وحماس وإبداع وصبر. ويجب أن تسير هذه المبادرة وفق خطوط متعددة، اسمحوا لي بسرد بعض منها:

- علينا السعي إلى الموازنة الصحيحة بين واجب العدالة والسعي إلى تحقيق السلام. فلن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على الجرائم أبدا؛ والعفو عن مرتكبي الجرائم الدولية أمر غير مقبول. وعندما تواجهنا هذه المعضلات، يجب علينا أن لا نضحي بالعدالة قطعاً؛ فمن الحاسم أن لا يتأثر البحث عن الموازنة بين العدالة والسلام بتهديد ومركز من يسعى إلى الهروب من العدالة. هذا أمر رئيسي.
- علاوة على ذلك، يجب على المحكمة أن تواصل إظهار طابعها القضائي المحض، إضافة إلى استقلاليتها التامة. ولا شك لدي في أن الأمر سيكون كذلك. وعلى المجتمع الدولي قاطبة أن يتعلم بدوره أيضا احترام المحكمة الجنائية الدولية وقراراتها. وعلى أي سيتضرر نظامنا الدولي بكامله إذا لم تنفذ قرارات المحكمة وأحكامها بالشكل الصحيح.
- وختاما، لنعمل من أجل الاستمرار في تحسين التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة بسبل تراعي المصالح المشروعة لكلا الشريكين. والأمم المتحدة مستعدة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، مع احترامها كما يجب للقواعد المعمول بها، من أجل تيسير المهمة النبيلة للمحكمة.

ويحول ضيق الوقت دون التعمق في جوانب أخرى على القدر نفسه من الأهمية وتستحق أيضا اهتمامنا وجهودنا. ومن ذلك الحاجة إلى الاهتمام الكامل والصحيح بالضحايا، وقدرة الدول على ملاحقة من يُزعم ارتكابه لجرائم دولية وعلى محاكمته وضرورة وضع استراتيجية للاتصال لإبراز دور المحكمة وعملها.

بدلا من ذلك، سأذكر دور المجتمع المدني بوصفه الجانب الثالث من التطور المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية. فقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور حاسم في إنشاء المحكمة، والمساعدة في نفخ عدد الدول الأطراف وفي تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني. ولا يزال دورها اليوم مهما كما كان منذ عشر سنوات خلت. ونحتاج إلى التزامها المتواصل بمساعدة المحكمة على التطور والتقدم، وإلى ما تقدمه من دعم لضمان نجاح المحكمة.

كم مرةٍ في الماضي ظل مرتكبو أفظع الجرائم بدون عقاب. وظل أبشع المجرمين طلقاء. وحُرم العدالةَ ضحايا كانوا أشد المظلومين. لكن العقد الأول للمحكمة الجنائية الدولية يشير إلى وقوع قطيعة مع هذا الماضي التعيس. وحذار لمن يُحتمل أن يكونوا من مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ألاَّ يحسبن أنفسهم من العقاب فالتين؛ وأنهم سيتهمون، وسيعتقلون، وسيُسألون.

لنحتفل بهذا الحدث اليوم وبالتقدم الكبير الذي أحرزناه في وقت قصير. ولنلتزم أيضا بأهداف ومُثل المحكمة الجنائية الدولية، وبإنهاء الإفلات من العقاب والمضي قدما في ترسيخ حكم القانون في كل جزء من العالم.